

في زوايا العربية

آراء وملاحظات

- ٣ -

(زوايا في علم النحو)

أول هذه الزوايا التي اعنيها وجود غموض حكم في جواب النفي والنفي نحو قولك: « لا تخرج من هذا المكان تر العجب - أو - فترى العجب - أو - فالتعجب يكون نصيبك » ومثله: « لا تخرج من هذا المكان تر العجب - أو - فترى العجب - أو - فالتعجب يكون نصيبك » فلا تعلم انت ولا غيرك هل رؤيتك العجب أي للأمر العجب مترتبة على خروجك أم على عدم خروجك من هذا المكان . فإن معنى العبارة يحتمل الوجهين قياساً على ما نعرفه من الكلام الفصيح في مثل هذا التركيب . فالواجب ان ينص في القاعدة النحوية على كون الحكم الواقع في الجواب نتيجةً إما للفعل السابق باعتباره مجرداً وإما لعدم هذا الفعل باعتبار الداخل عليه من نفي أو نهي . لا ان يبقى الحكم متردداً بين الطرفين . ولا يصح الاعتذار عن هذا الجواز وهذا التردد بوجود قرينة تبين المعنى المراد . فان هذه القرينة قد تظهر نحو قولك: « لا تقرب من النار فتهترق » وقولك « لا تقرب من النار فسلم » فان السامع يعلم ان العبارة الأولى تنذر بالاحترق اذا اقتربت من النار والعبارة الثانية تمدك بالسلامة اذا لم تقرب من النار . ولكن القرينة العقلية التي نحتاج اليها قد لا يظهر لها انه كالمثال السابق: « لا تخرج من هذا المكان فترى العجب » أو كقولك: « لا تزر زيدا فيزورك بكر » فان السامع تعوزه فيما وفي امثالها روح البنية لكي يدرك نية المتكلم . وعلى ذكر النفي أذكر نوعين من « لا » الموضوع في الأصل للنفي . الأولى « لا » التي يسمونها زائدة نحو قولك: « فلان لا يضر ولا ينفع » فان لا الثانية

- ١٠٤ -

يعربونها زائده . وشرط الحرف الزائد ان يبقى المعنى على حاله بعد حذفه . فاذا قلنا : « فلان لا يضر ولا ينفع » كان معادلاً في المعنى لقولنا : « فلان لا يضر وينفع » نافرين عنه الضرر والنفع كليهما . وارى ان في المسألة نظراً وان حكمهم المذكور ليس مطرداً . والا فكيف نضع بقول الشاعر من مداح البرامكة في المئة الثانية للهجرة وهو عصر قديم في أدبنا متاخم للعصر الأموي بحيث يعتمد على فصاحة أهله وصحة آرائهم . قال المادح :

عند الملوك مضرّةٌ وبنافعٌ وأرى البرامك لا تضرُّ وتنفعُ

وبديهي انه اراد نفي الضرر عنهم وإثبات النفع لهم لا نفيه كما نفي الضرر . وأما « لا » الثانية فهي التي يسمونها حرف عطف وان بقي لها وضعها في افادة النفي نحو قولنا : « زارنا زيد لا أخوه » فهم يقولون : لا حرف نفي . اخوه معطوف على زيد تبعه في اعرابه . — نعم انه تبعه في الاعراب ولكنه بواسطة لا خالفه في المعنى . فن الحزاة في صدر العرب ان يقول ان هذا الجزء من الكلام معطوف على ذلك والجزآن متناقضان . ومن لطف الحيلة على ما أظن ان يقال « لا » حرف عطف تعطف ما بعدها عما قبلها (لا عليه) اخوه معطوف عن زيد تبعه في اعرابه . وقد فكرت في هذه الواو التي تتقدم « إن » و « لو » الشرطيتين المستغنيتين عن الجواب ويسمونها حينئذ إن ولو الوصليتين نحو قولك « ارفع مودة الصديق ولو تسر في مساعدتك — او — وان قصر في مساعدتك » قالوا ان هذه الواو هي الواو الحالية والجملة الواقعة بعدها في محل نصب على كونها حالاً وهو اعراب أراه يحوم حول الصواب ولكنه لا يصيب شاكلة الصواب بل الذي اراه اقرب الى الصحة وأتمّ انطباقاً على المعنى المقصود كون هذه الواو هي واو العطف نفسها عاطفة ما بعدها على شيء قبلها حذف لدلالة القرينة عليه . فاذا قلنا « ارفع مودة الصديق وان قصر في مساعدتك » كان التأويل هكذا : « ارفع مودة الصديق ان لم يقصر في مساعدتك وان قصر » ومثل ذلك قولنا : « سأبذل جهدي في هذا الأمر وان كان املي بالنجاح ضعيفاً » والتأويل : « ان لم يكن املي بالنجاح ضعيفاً وان كان

ضعيفاً» وقولنا «احسنت الى فلان ولو لم انتظر منه وفاء» والتأويل «لو انتظرت منه وفاءه ولو لم انتظره» الخ . واذا اعربنا الواو في مثل هذه التراكيب حرف عطف فلا بد من اعراب الجملة الواقعة بعد إن ولو ابتدائية لا محل لها .

وكثيراً ما التفت الى «ليس» المشهور انها فعل جامد فرأيت القول بحرفيتها في بعض احوالها مما قال به جماعة من النحاة غير بعيد عن الصواب وذلك اذا وليها فعل نحو قولك: «ليس ينفعك الا الصبر» فجعل ليس حرف نفي مثل «ما» أولى واقل تكلفاً من جعلها فعلاً وجعل اسمها ضمير شأن مضمراً . وكذلك اذا اكتفى بايراد اسم مرفوع بعد ليس نحو قولنا: «اماننا البئر وليس ماء» فن المقبول الذي ينطبق على كثير من مناهج النحاة جعل ليس حرف نفي مثل ما او لا . واعراب ماء مبتدأ وخبره محذوف وتقديره موجود . كما انه لا بأس ابقاء ليس على فعليتها بتقدير «وليس ماء موجوداً» فالوجهان محتملان والتضييق باعتاد احدهما ورفض الآخر تعنت وعناد . ومن مواضع النظر التي ينبغي ان يبت فيها قبول او رفض ما كان يخاره بنو تميم بشأن ليس وهم من القبائل الموثوق بعريبتها ولا تزيد على سبع أو ثماني قبائل منازلها في اواسط جزيرة العرب وقد اعتمد ائمة العربية كلامهم اكثر من اعتماد كلام غيرهم من سائر القبائل - اوجب التميميون الغاء عمل ليس اذا انتقض حكمها بالاول فهم يقولون «ليس الطيب الا المسك» يجعل الطيب مبتدأ والمسك خبره . وليس فعل جامد لا فائدة النفي باطل عمله . فتكلمت في هذا المقام قالوا ضمناً بحرفية ليس . وما نحتاج اليه في كتبنا النحوية توحيد الحكم وصراحة النص من جهة قبول او رفض مجازاة الفعل للفاعل او نائب الفاعل في التثنية والجمع وهو ما يعبرون عنه بلغة «اكوني البراغيث» ومن ذلك ان يقال «نفعاني ابواك» و«نفعوني اهلك» والمشهور افراد الفعل في هذه الحال بحيث يقال «نفعني ابواك - او - نفعني اهلك» . ولعلمهم يحصلون امثلة هذا المذهب المروية عن القرآن الكريم وعن قدماء العرب مما يحفظ ولا يقاس عليه . والذي اذكره ان الشاعر الأمير ابا فراس الحمداني وهو من المولدين توفي في اواسط المئة الرابعة من الهجرة - اختار هذا المذهب مرتين او اكثر في شعره .

ونحتاج الى صراحة الحكم في جواز ورود البدل وعطف البيان متعدداً .
 كما يرد متعدداً كل من الخبر والنعت والحال .
 ومما جاء في شعر الحسن بن هانئ وهو ابونواس في مطلع له مشهور :
 دع عنك لومي فان اللوم اغراء وداوني بالتي كانت هي الداء
 فالوجه الأوضح ان يقول في ختام بيته : « كانت هي الداء » بنصب الداء على
 انه خبر كان وجعل الضمير المنفصل « هي » مؤكداً للضمير المستتر في « كانت »
 المحسوب اسماً لها . ولكن الضرورة الجأت ابانواس الى طريق آخر في الاعراب
 جاعلاً « هي » مبتدأ والداء خبره وجملة المبتدأ والخبر خبراً لكانت . ولا شك ان
 كثيرين غير ابونواس سلكوا هذا المسلك في معمولات كان وغيرها من النواسخ :
 فهل تقرر ذلك على اطلاقه ام نرفضه بتاتاً ام تقتصر على مسامحة الشعراء به معتبرين
 اياه في جملة الجوازات الشعرية .

ومن التعريفات النحوية التي تحير الدارس ولا يستفيد منها شيئاً قولهم في تعريف
 الضمير المتصل : « هو الذي لا يتبدأ به ولا يقع بعد الا » فاذا وصل الدارس الى
 « الا » رأى ان من حكمها عدم دخولها على ضمير متصل . فبأي نتيجة يخرج الدارس
 المسكين من هذا التعريف الذي يشبه الدور المتلوي من مواطن الغلط او المغالطة
 في علم المنطق . وقد ذكرتنا هذه المناسبة حادثة ذلك السكران الطافح المصري
 وقد لقيه الشرطي ليلاً وأراد إيصاله الى بيته فسأله :

- ساكن انت فين يا أفندي ؟
- الله الله . انا ساكن ويا اخي .
- أما شي جميل ! واخوك ساكن فين يا شاطر ؟
- الله الله ! هو ساكن وياي .
- وانتم الاتنين ساكنين فين ؟
- ساكنين ويا بعضنا .

وبعد ما يهتدي الشرطي بفضل هذه المحاوره الى بيت السكران يهتدي طالب
 النور بفضل التعريف الآنف ذكره الى معرفة كنه الضمير المتصل .

وقصارى القول ان اول واجباتنا القضاء على كل ما فيه لغو او سخافة او غموض من تعريفات واحكام لغتنا وهي شطحات نادرة الوجود كتعريف الضمير المتصل اولى الأسهل ان يقال فيه هو ما اتصل في صورة الخط بما هو له من فعل او اسم فاذا انفصل عنه خطأ فهو الضمير المنفصل ويحصر في الفاظ : هو وانت وانا وايي واخواتها تذكيراً وتأنيثاً وافراداً وتثنيةً وجمعاً .

ومما يجب التنبيه عليه في احكام الجملة النحوية ان جملتين او اكثر من جملتين في عبارة واحدة قد تحسب بمجموعها جملة عامة ذات حكم خصوصي . وقد لا تحسب لها هذه الوحدة بل تظل كل جملة منها مكثفة بالحكم الذي يصلح لها وذلك حسب موقعها في الكلام . ولأجل ابضاح هذه النظرية اقدم مثلاً عليها ؛ اليك العبارة الآتية : « اذا سافر جارك رافقه ابنه » فهذه العبارة ذات جملتين . الجملة الأولى « سافر جارك » وهي في محل جر بإضافة اذا اليها . والجملة الثانية « رافقه ابنه » ولا محل لها لأنها جواب شرط غير جازم . هذا كل ما يقال في اعراب الجملتين من هذه العبارة . وحين نحولها الى الصورة الآتية : « قال لي فلان اذا سافر جارك رافقه ابنه » يبقى لكل من الجملتين في العبارة حكمها السابق ذكره ثم يضاف الى الجملتين حكم ثالث عام كأن الجملتين بمثابة جملة واحدة اذ ينبغي للمعرب ان يقول : « وجملة فعل الشرط مع جوابه اي اذا وفعلها وجوابها في محل نصب مقولة القول او مفعول قال جاري » وحين تحول العبارة الى صورة ثالثة هكذا : « ان جارك اذا سافر رافقه ابنه » تصبح الجملة الموحدة المؤلفة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن . وقس على ما ذكر نظائره .

ومن الأبحاث التي يتصدى لها علم النحو وعلم البلاغة معاً قسمة الكلام الى كلام خبري وكلام انشائي فهم يقولون ان الكلام الخبري هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته اي بغض النظر عن قائله . وأما الكلام الانشائي فهو الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً . مثال الخبر ان يقال : « ينتظر هطول المطر - المطر نافع » ومثال الانشاء ان يقال : « ما انتفع المطر - بشس الجفاف » والتعريف المذكور مقبول لا بأس به

ولكن يمكن تداركه بشيء من التدقيق والايضاح . ولكي ابين للقارئ ان التعريف الآنف ذكره تخلله ثلثة وموضع اشتباه اخبره ان دارس العربية يفهم من شرح كتبه واسانذته ان قولنا : « ما انفع المطر » معناه : « شيء عظيم جعل المطر نافعا » وهذه العبارة داخله في الكلام الخبري . والجملة المفسرة بها « ما انفع المطر » داخله في الكلام الانشائي فكيف اداء المعنى بصورة معينة انشائيا وبصورة غيرها خبريا . وقس على ذلك قولنا : « بش الجفاف » في الانشاء ومرادفه « الجفاف سي » - او - الجفاف مذموم » في الخبر والصحيح ان بين الأدائين فارقا وجدانيا يحتاج الدارس ان يفتبه اليه . وهذا الفارق هو ان الانسان بالقلب الانشائي لا يقتصر على الأداء البسيط باللسان او القلم بل يضيف الى ذلك تصويرا ذهنيا فالذي يقول « ما انفع المطر » هو بمثابة من يقول « ان المطر لنافع » ولكنه مع قوله ذاك يجتهد في تصوير هيئة الاعجاب والرضى مما يشعر به وهذا التصوير بالقلب الانشائي لا يستفاد بالقلب الخبري من الذي يقول : « ان المطر لنافع - او - شيء عظيم جعل المطر نافعا » . ومن ثم ينبغي ان يقال في تعريف الانشاء والخبر : « ان الانشاء هو ما يصور المعنى ذهنيا بقوالب مخصوصة من الكلام . وبما ان قوام الاداء به صورة ذهنية كانت غير محتمل للصدق والكذب . واما الخبر فيشترط فيه احتمال الصدق والكذب لأن قوامه للتعبير لا التصوير » .

بقي علي ان اذكر من الزوايا النحوية وجوب ايراد المعاني المختلفة لكلمة مفردة واطلاع الدارس عليها دفعة واحدة في موطن واحد لثلاث تكون له مدعاة ارتباك واعانت ذهن لا ان يوزع مختلف ما يراد من هذه اللفظة على عدة ابواب في النحو بصورة غير تامة الوضوح فبينما يكون القارئ قد استوعب ذهنه ان المفرد هو ما يقابل المثني والجمع في هذا الموطن اذا به يرى المفرد في موطن آخر يقابل المضاف وشبه المضاف وفي موطن ثالث يرى له مؤدى جديداً غير الأولين . فالذي اراه ان تجمع كل المعاني المطلوبة لهذا الاصطلاح النحوي في حظيرة واحدة حسب الشرح الآتي او ما يشاكله : ان المراد بالمفرد عدة أمور هي هذه :

المفرد ما كان مقابلاً للمثنى والجمع نحو رجل فهو مفرد بالنسبة الى رجلين ورجال .
المفرد ما كان غير مضاف ولا مشبه بالمضاف نحو قولنا «راكب» فهو مفرد
بالنسبة الى قولنا «راكب الفرس» او «راكب فرساً» .

المفرد هو ما يقابل الجملة وشبه الجملة فقولنا «تحصيل العلم» مفرد بالنسبة الى
قولنا «تحصيل العلم نافع» فهو جملة . وقولنا «عند فلان علم» فهو شبه جملة .
المفرد في باب العدد هو من الواحد الى العشرة ويلحق بها المئة والألف . فالعدد
المفرد بهذا المعنى يقابل العدد المركب من احد عشر الى تسعة عشر . والعقود من عشرين
فثلاثين فأربعين حتى تسعين . والعدد المعطوف من واحد وعشرين الى تسعة وعشرين
ثم من واحد وثلاثين الى تسعة وثلاثين وهكذا على هذا الترتيب الى تسعة وتسعين .
وعلى ذكر العدد نذكر معنى آخر للمفرد في ما يتعلق بالعدد وان كان هذا المعنى
قلما يدخل في كلام النحاة بل في كلام الكتاب والرياضيين وهو ان العدد المفرد
ويسمى ايضاً وترأ ما لا يقسم الى شطرين متساويين بل يبقى منه باقٍ هو واحد .
فكل من هذه الأعداد ٣ - ٥ - ٧ - ٩ الخ هو عدد مفرد او عدد وتر ويضاف
اليها عدد ١ . ويقابل العدد المفرد المزدوج ويسمى أيضاً [شفعاً] وهو ما ينقسم الى
شطرين متساويين بغير باقٍ مثل ٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ٥٠٠ الخ .

المفرد في باب موانع الصرف هو ما يقابل الامم المركب نحو قولنا «زيد» فهو
مفرد بالنسبة الى «عبدالله» المركب تركيباً اضافياً . والى «معدى كرب» المركب
تركيباً مزجياً والى «شاب قرناها» المركب تركيباً محكياً او تركيب حكاية .

* * *

ولا بد لي من تذكير القاري ان ما أورده في اوائل هذا البحث من الأبواب
السامية يدخل بفضه في علم الصرف وبفضه في علم النحو ولكنني امتصوبت ايراده
مجموعاً مستقلاً بنفسه لما بينه من رابطة السماع . وعلى السماع كان مدار الكلام هناك .

* * *

زوايا في علم البيان

كما تناولته في غير هذا المقام بشأن علم البيان في فنونه الثلاثة المعاني والبيان والبديع ثلاثة أمور جوهرية أكره العودة الى اشباع الكلام فيها هنا ولكن سياق البحث يدعوني الى ايراد فحواها بالايجاز وهي هذه : الأمر الأول التداخل في بعض مباحث علم البيان مما يجب اجتنابه او على الأقل تنبيه الدارس الى مواضعه لكي يكون منه على بصيرة ومن ذلك الاحتراس والا بغال في البديع فها من الاطناب في المعاني . والتهكم في البديع فهو الاستمارة التهكية في البيان . والتشبيه والكتابة والاستمارة ذكرت في البديع باعتبارها من المحسنات المعنوية كسائر تلك القوالب الجزئية مع انها اعظم قدراً بكثير فهي الأركان الأساسية لفن البيان وعليها يبنى إجماله وتفصيله . الى غير ذلك من التداخل الذي هو مدعاة حيرة للدارس الا اذا نبه عليه عند الوصول الى مواضعه .

الأمر الثاني ان علم البلاغة يقتصر على جزئيات تراكيب الكلام في تقديم وتأخير . وحذف واثبات . واطلاق وتقييد . ووصل وفصل . واطناب وايجاز . ونحو ذلك . ولا ننكر اننا نستفيد من الالتفات الى هذه الجزئيات والعناية بها ووضع حدود ورسوم لها ولكن هناك من الكليات شيئاً كثيراً وهي احق بالالتفات والعناية لأن الاخلال بها يهدم بلاغة ما نريد اداؤه من اوله الى آخره واما الاخلال بتلك الجزئيات فلا يهدم الا هذه الزاوية او تلك الناحية من الكلام لا الكلام المقصود بأسره . ولا بدع أن يكون الأمر كذلك ما دام قوام البلاغة مراعاة الكلام لمقتضى الحال وهذه المراعاة تتأني في الدرجة الأولى عما أشير اليه وأريد به ايراد الفوائد والملاحظات والارشادات العامة لكل نوع من الموضوعات الكنائية والشعرية في ميادين المدح والمجور والرثاء والاعتذار والتصل والتوبيخ والاستعطاف والتهديد وحسن التوصية والوصف والمداعبة وحسن المدافعة وقوة المهاجمة وغير ذلك . فاذا ظللنا على اغفال هذه الكليات مكتفين قانعين بتلك الجزئيات كان مثلنا مثل رجل عني بنقد ونحس الأدوات الضخمة والمواعين البسيطة في داره ولم يهتم بحسن تقسيم

الدار الى غرف منامة وغرف استراحة وغرف ضيافة وغرف طعام وطبخ وابواب مؤونة ولا الى حسن هندسة الأقسام في نسبة بعضها الى بعض ولا ما يلائم كلامها من اثاث ورياش وزينات .

الأمر الثالث اعادة القسم الأكبر من المباحث البيانية والأنواع البديعية الى ثلاثة اركان هي : « الموافقة والمخالفة والترتيب » .

فن الموافقة ينشأ الجمع والمشاكلة ومراعاة النظير وأنواع الجناس والموازنة والتشطير والادماج والاستتباع والتشبيه والكناية والاستعارة والالتزام والسجع وغيرها . وعن المخالفة ينشأ التفريق والجمع مع التفريق والطباق والمقابلة والتهمك وتأكيده المدح بما يشبه الذم وتأكيده الذم بما يشبه المدح والاستدراك والاستثناء وغيرها . وعن الترتيب ينشأ التدييع والطبي والنشر والاستطراد والتقسيم والتفوييف والتعديب والتطريز والتلميح والتذييل وغيرها .

وأضيف هنا الى هذه الأمور الثلاثة ملاحظتين الأولى ان بعض كتبنا البيانية تذكر في أوائل فن البيان الدلالة الطبيعية والدلالة الالتزامية — والدلاتان من مباحث الفلسفة النظرية — فيتوقع الدارس ان يكون لها شأن عظيم في ما سير به من مباحث علم البيان فاذا هو لا يرى لها أثراً ولا يسمع عنها خبراً في سائر ابوابه . ولا خير في ذلك فانها خارجتان عن علم البيان . ولكن ما كان اجدر المؤلف بأن يهمل ذكرهما لأول وهلة فما معنى اشارته اليها بتلك الصورة السطحية المبهمة التي لا تسمن ولا تغني من جوع .

الملاحظة الثانية ان في باب الوصل والفصل من أبواب فن المعاني مجالاً لذكر مواقف عديدة يجوز فيها للبلغ الوصل والفصل اي استعمال الواو العاطفة وعدم استعمالها فلبست كل المواقف خلافاً لما يطلع عليه الدارس في قواعد ذلك الباب تجتم على صاحبها إما باتباع الوصل واما باتباع الفصل بل يجوز الامران اذا لم يعترض الجواز مانع كالالتباس ونحوه . مثال ذلك ان يقول قائل « رثيت لتذلل فلان ووثقت به ثقة لم تكن في موضعها . ان الكرم يخذع » فيجوز في الجزء الأخير من هذه العبارة ان يقال « ان الكرم يخذع — او — وان الكرم يخذع

— او — والكريم يخذع» وان يقال : «سيندم الظالمون على ما اقترفوه — سقيا لمرارة الندم عاقبةً وعقاباً» فيجوز أيضاً ان يقال «وسقيا لمرارة الندم الخ» وقال ابو نواس :
يا حينا صفوان من متربّع ولربما جمع الهوى صفوان
فلو اسعفه وزن الشعر وقال «لربما جمع الهوى صفوان» لما كان عليه حرج .
صفوان اسم موضع . متربّع القوم ومرتبعم المكان الذي يقضون فيه فصل الربيع .
وقال ريعة بن مقروم الضبي من شعراء ديوان الحماسة لأبي تمام :
ودعوا نزال فكنت اول نازل وعلام اركبه اذا لم انزل
فما كان يجوز له استعمال الفصل بأن يقول «علام اركبه» لو ساعده عليه الوزن العروضي
وقال الحارث النهلي من شعراء الحماسة ايضاً :

وزعمت ان لاحلوم لنا ان العصا قرعت لذي الحلم
فلولا تقيده بالوزن لساغ له ان يقول : «وان العصا قرعت الخ» . وقال
السموأل بن ادبويه في لاميته الفخرية المشهورة :

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواك عالم وجوهل
فله ان يقول : «وليس سواك — او — فليس سواك» . واذا ضربنا صفحاً عن
الوزن امكنه استعمال الفصل بحيث يقول «ليس سواك» .

* * *

زوايا في العروض والقافية

ان ما كان من كتبنا العروضية حاوياً بعض افاضة وتفصيل يذكر فيها ان جماعة
من شعرائنا في صدر الاسلام وفي ما يليه من عصور المولدين قبل وضع علمي العروض
والمقافية خالفوا ما عليه الجمهور من الاحكام بارتكاب حذف نون مفاعلين في الطويل
ومن اشباع واختلاص في غير مواضعهما المنصوص عليهما ومن ارتكاب عيب انواع من
السناد في القافية في نحو : «قابلٌ وتما بلوا» و«جاهلٌ ويجهل» الى غير ذلك من الاختلافات
ولا نرى الأئمة حكموا بظنرها او يجوز ان القياس عليها : فهل يلبق بنا ترك هذا الموقف
غامضاً يدعو الى المكابرة والمحاكمة تارة والى سوء الجدال وكثرة قيل وقال طوراً .

ان الاكثرين يرون قبح الجمع في القوافي بين نحو «جاهل ومجهل» واقل منه قبحاً في نحو «سافروا ومسافروا» فاذا كانت حركة الدخيل وهي الفاء هنا اختلفت بين الضم والكسر كان الأمر مقبولاً عندهم لأن الضم والكسر كليهما من الحركات الثقيلة يمتازان بالفتح على احدهما والفتح حركة خفيفة . فهم لا يرون بأساً في قافية البيتين الآتيين .

توم واشينا بليل مزاره فهم ليسى يتنا بالتباع
فماقتة حتى اتجدنا تعانقاً فلما اتانا لم يجد غير واحد

وقد كثر في شعرنا العربي اختلاف رنة الصوت في القافية المقيدة اي الساكن رويها جامعين بالمنظومة الواحدة بين نحو «غريب وضروب» وبين نحو «همم . ونهم . ونظم» . وهو عندهم يحسب عيباً ويسمونه سناد توجيه و آرام على حق في حظره لأن قوام احكام القافية هو رنة الصوت واختلاف الرنة في ما ذكرناه اظهر وادعي الى نبو السمع من نحو «جاهل ومجهل» ولكننا مع ذلك لا نكاد نرى شاعراً قديماً او مولداً او معاصراً الا تسامح فيه فهل نظل على هذا التسامح ونقرره فينا ام نرجع الى احكام العروض والحكم الطبيعي في حاسة السمع فنقرر حظره .

* * *

زوايا في نقل الكلام المجازي الى لغتنا

ما يزيد في ميدان الأقلام يتنا زيادة مطردة على مدى واسع كثرة ما نقله ونحو حذوه من الكلام الافرنجي . ولا شك ان من المصاعب والمتاعب في هذا السبيل نقل الألفاظ الفنية عندهم الى لفظ عربي ففي عندنا قد يكون قديماً في كتب أدبنا فنبحث عنه ونثبته في موضعه ومن ثم نجد له حياة طيبة بعد ما كان دفيناً او شبه دفين . وقد لا نجد لهذا اللفظ الفني ما يعادله مما احتمله اسلافنا في العربية لأن معنى هذا اللفظ ومدلوله امر مستحدث نشأ عن تقدم الاكتشاف والاختراع والتحقيق العلمي او عن تمدد مصطلحات البشر في معاشهم واعمالهم ومعاملاتهم فلا بد لنا حينئذ من ان نتواطأ على لفظ له جديد في لغتنا عن طريق الاشتقاق

او طريق التشبيه والاستعارة او طريق التمثيل اذا وسعنا سلطان التمثيل في لساننا كما فعل الفرنجة في سنتهم وقد سبقت الاشارة الى ذلك في اوائل بحثنا الحاضر . ان طوائف الألفاظ الفنية في صناعة وزراعة وتجارة وادارة وسياسة وجندية وقضاء وطب وبالاختصار في كل علم نظري او عملي تتألف منها مصاعب حمة ولكن الذي يهون خطبها انها على اتساع ميادينها وتشعب فروعها يمكن استقصاؤها او ما يقارب هذا الاستقصاء وتسنى الاحاطة بها او الاحاطة بمضمونها في نصوص منظمة صريحة يحفظها الأديب او يرجع اليها في مظانها كما خانه حفظه وخذلته ذاكرته فقد حوت الكتب الشيء الكثير من هذه الألفاظ الفنية . وما نحتاج فيه الى لفظ جديد لم تحوه الكتب يساعدنا المعنى المطلوب على التماس اللفظ الذي يلائمه . فهذه الناحية من التعريب لا تطلب منا اذن قواعد وارشادات وملاحظات عامة ما دام مرجعها الى النص والحفظ . ولكن الصعوبة العظمى والعقبة الأشد وعورة هي في نقل الكلام المجازي من لسان الافرنج الى لساننا حيث لا مطعم لنا في احاطة واستقصاء وايراد نصوص وحفظها ومن ثم يعوزنا في هذه الناحية الاستعانة بقواعد وملاحظات عامة نتخذ منها مقاييس لكل ما نود نقله من مجاز افرنجي الى مجاز عربي . وقد بسطت الكلام بسطاً كافياً بهذا الشأن في مقال ادرجه لي مجلة الجمع في جزء آذار ونيسان من سنة ١٩٤١ بعنوان « نظرة في الكلام المجازي » ولست اود ان اعيد هنا ما قلته هناك او اعيد منه قسماً كبيراً ولكن لا بد لي من تكرير التنبية على وجوب مراعاة الطابع العربي جهد المستطاع . فهل يمكن اتفاق جماعة كبيرة من خدام لغتنا المحققين على وضع حدود ورسوم تفي بالمطلوب من جهة قبول ما يجب قبوله من مجاز الافرنج ورفض ما ينبغي رفضه . نعم اني ذكرت شيئاً غير يسير في كتابي « فن التعريب » ثم في مقالي الآنف ذكره ولكن الذي أوردته انما جاء على سبيل الاستئناس والتمثيل لا على سبيل التدقيق والاستيعاب عما لا يصح ان يدعيه قلم واحد بل ليس من الحق ان يطالب به علم واحد . ولعلنا اذا تمت لنا هذه الأمانة ولو رويداً رويداً في مهلة سنوات نتخلص ونخلص لسان مضر المبين من ركائك وورطانات ومخافات

ينصب علينا سيلها كل يوم وقد عرفنا أولها ولا نعرف كيف يكون آخرها ولا متى يكون؟ نتخلص من امثال هذه القوالب الافرنجية التي لم تجر قبل اليوم على لسان عربي ولا تناولها قلم عربي ولا تشربها ذوق عربي بل لم تخطر على بال واحد من ابناء العروبة الصحيحة: يقولون «احترام عميق» عوض «احترام عظيم» و «مد اليه بدأ مستحجة» عوض «مد اليه يد الحياء» - او - «مد اليه يده مستحياً» و «جبهة هادئة متكبرة» عوض «جبهة عليها سمات الهدوء والتكبر» «و كنت اعده مثل يري» عوض «كنت اعده يريئاً» وقولهم في توزيع عنوانات فرعية على موضوع بتناول سيرة احد العظماء: «فلان الشاعر - فلان الكاتب - فلان السياسي - فلان رب البيت» عوض ان يقولوا: «فلان شاعراً او كاتباً او سياسياً او رب بيت» ومن القوالب العربية أيضاً في مثل ما تقدم ان يقال: «فلان في كتابه او شعره او شاعريته او سياسته او معيشته البيتية» ويقولون «انه بهذا المقدار فاضل حتى يجب اعدائه» عوض «قد بلغ من فضله - او فضيلته - انه يجب اعدائه» او «ان فضيلته قضا عليه حتى بمحبة اعدائه» . و «فلان رغماً عن غناه بجيئل» عوض «فلات على غناه بجيئل» او «فلان بجيئل مع ما هو عليه من الفنى» ويقولون «هذه النقطة من البحث» عوض «هذه الناحية من البحث» - او - هذه الجهة من البحث او هذا الجانب منها» وأما النقطة في مثل هذا المقام من الكلام العربي فلا تبعد عن داء النقطة كما لا يبعد عن رعدة دور الحمى قولم المتواتر في الترجمة السخيفة «فلان لب في المسألة دوراً مهماً» عوض «كان له فيها مدخل كبير او شأن عظيم» .

وانكى من كل ما ذكر ان جماعة من كتابنا في هذه الأيام اولعوا بقولم «الوطن الأم» ناقلين المبارة حرفياً عن اللغة الفرنسية . والفرنسيون ينتظر منهم ان ينطقوا بما ذكر لأن لفظ الوطن عندهم مؤنث فيوافق ان ينمت بلفظ ام . وأما في العربية فالوطن مذكر والجدير به ان ينمت بالأب فيقال «الوطن الأب» واذنا توسع قومنا في هذه الخطئة بإلزام لغتهم العربية بماشاة لغة الفرنسيين تذكيراً

وتأيننا فنترام غداً او بعد غد يقولون «شمس ساطع وقر منيرة» لأن لفظ الشمس عند أولئك مذكر ولفظ القمر مؤنث.

هذا ما اشير اليه في المقام الحاضر من وجوب اتخاذ الحيطة لصون قوالنا العربية ووقاية ما نخطه اقلامنا وتنطقي به السنننا من كل ركاكة ووضبة اعجمية مادام استعراها بين ابدنا امراً متيسراً . ولا يتوهم القاري من الانتقادات الآنف ذكرها اني اشير بالجمود والتقييد في كل اداء وكل تعبير . هيئات ذلك مما اعتقده واقصده هيئات وانا الذي قال في مقام آخر ولا ازال قائلاً به وهو هذا :

ان الكلام المجازي الافرنجي يحسن نقله الى اللغة العربية حسب لفظه وأسلوبه في الحالة الآتية : اذا كانت الصورة المجازية مسموعة شائعة في لساننا نحو : «عقد حديثك» - ضرب العدو معقلاً - راية منصوره - عقل ناضج - صارع الشقاء - يقل الصولجان ابلج» ويدخل في هذا السلك كل ما كان وارداً على طريق مجاز مشاع تشبيهاً كان او استعارة او كناية فهو غير محسوب من خصائص اللسان العربي ولا من خصائص اللغات الافرنجية . ومن امثله المنقول بنصه الى لساننا قول بعضهم : «كنت تنظر بجنين الى طفلها وما هو الا وطاء فارغ ستملاء حادثات الليالي» وقول الآخر : «كان ذلك الفلاح النشيط وحوله اولاده وحفدته كالشجرة الباسقة كلها ثمرها الناضج» .

وعند هذا الحد أمسك القلم مهيداً حث المهم على تعبيد كل طريق وتعميد كل عجة بشأن ما ذكرته وما لم أذكره قصوراً مني او اقتصاراً من ميادين اللغة العربية والأدب العربي :

ادوار مرقص

(اللادقية)